الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العلوم الحديثة

كلية التعليم المفتوح وعن بعد

محاسبة 1

المحاضرة الاولى

www.ums-edu.com/distance
distance@ums-edu.com
Tel: +967- 01- 530380

المقدمة

تهدف المحاسبة الى توفير المعلومات المحاسبية التي تساعد اصحاب القرار سواء من داخل المنشأة او خارجها على اتخاذ قرارتهم فعند ما يرغب صاحب إحدى المنشآت الى بداية العمل التجاري فانه يحتاج الى نظام مالي يساعده في معرفة جميع ما يتعلق بمنشأته من امور مالية بداية من تأسيس المنشأة الى معرفة ارباحها وخسائرها في نهاية كل فترة محاسبية وكذلك معرفة المركز المالي للمنشأة في اي لحظة زمنية معينة .

وعلينا ان نفرق بين كلمة محاسبة وحساب فأحيانا عندما يتحدث الشخص ليقول كلمة محاسبة يتصور انها جزء اخر من الحساب وهذا غير صحيح .

فالمحاسبة تتضمن الحساب

فالحساب عبارة عن عمليات الجمع والطرح والضرب والقسمة وغيرها من العمليات الحسابية

اما المحاسبة فهي اشمل من الحساب اذ تقوم على اسس ومفاهيم وفروض ومبادئ متعارف عليها و مقبولة قبولا عاما والتي من خلالها نصل الى نتيجة اعمال المشروع من ربح او خسارة وكذلك معرفة مركزها المالي فالمحاسبة عبارة عن صورة فتوغرافية لكل عملية مالية تتم في المنشأة

تعريف المحاسبة

يجد الدارسون لعلم المحاسبة تعاريف متعددة ومتنوعة وسوف نذكر بعض منها

1- هي عملية تحديد وقياس ونقل المعلومات والبيانات الاقتصادية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات.
2- تسجيل وتصنيف وتلخيص العمليات التجارية ذات الصفة المالية واستخلاص النتائج منها وتحليل وتفسير هذه النتائج .
3- جمعية المحاسبة الأمريكية : هي عملية تحديد وقياس وتسجيل وتوصيل المعلومات المالية المتعلقة بالوحدات الاقتصادية إلى المستخدمين المهتمين بتلك المعلومات لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة .
4- علم يشمل مجموعة من المبادئ والاسس والقواعد التي تستخدم في تحليل العمليات المالية عند حدوثها وتسجيلها من واقع المستندات المؤيدة لها ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها بحيث

تمكن الوحدة الاقتصادية من تحديد ايراداتها وتكلفة الحصول على هذه الايرادات ومن ثما استخراج نتيجة اعمالها من ربح او خسارة عن فترة مالية معينة وبيان مركزها المالي في نهاية هذه الفترة .

الفرق بين المحاسبة ومسك الدفاتر

عادة ما يكون هناك خلط وغموض كبير بين دور المحاسب ووظيفته في المجتمع ويعود هذا الغموض بسبب الخلط بين المحاسبة وبين مسك الدفاتر رغم الفرق الكبير بينهما حيث إن

عملية مسك الدفاتر تقتصر على تسجيل العمليات المالية والاحداث الاقتصادية لمشروع ما والتي تعتبر إحدى مهام المحاسبة فقط.

اذ ان المحاسبة تعتبر اعم واشمل حيث انها تتضمن كافة مراحل العمل المحاسبي والمشتملة على تحديد وقياس وتسجيل وتوصيل المعلومات المحاسبية إلى مختلف الاطراف المستفيدة.

وبناء على هذا فإن مسك الدفاتر تعتبر أحد مهام المحاسبين التي تتطلب منهم تأهيلا واسعا بالإضافة الى الخبرة والمهارة التي لا تحتاجها عملية مسك الدفاتر وهناك العديد من المهام الاضافية الذي يقوم بها المحاسب مثل: –

1. اعداد القوائم المالية بهدف تحديد نتيجة اعمال المشروع وتصوير مركزها المالي
2. مراجعة الحسابات
3. التحليل المالي
4. تقديم الاستشارات الضريبية والمالية والادارية
5. تصميم وتشغيل الانظمة المحاسبية

اهداف المحاسبة المالية

هناك خمسة أهداف للمحاسبة المالية

1–تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة زمنية معينة.

2–تحديد المركز المالي في هذه الفترة.

3– الاحتفاظ بسجلات كاملة ومنظمة ودائمة للتصرفات المالية التي تقوم بها المنشأة حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة.

4– توفير البيانات والمعلومات اللازمة للتخطيط ورسم السياسات للفترة أو الفترات القادمة.

5- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإحكام الرقابة على أعمال المنشأة والمحافظة على ممتلكاتها من الضياع والتلاعب والاختلاس.

الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية:

1- المستخدمين الداخليين

- **إدارة المنشأة**

المستويات الإدارية المختلفة داخل المنشأة التي أعدت التقارير المالية لاحتياج إدارة المنشأة للمعلومات المحاسبية لمساعدتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة مثل مدى حاجة المنشأة للسيولة النقدية، بالإضافة إلى حاجة إدارة المنشأة للتأكد من تحقيق أهدافها طويلة الأجل في تحقيق الربح ويكون ذلك من خلال تقارير تفصيلية داخلية إضافة للتقارير المالية والقوائم المعدة .

- **أصحاب المنشأة (الملاك):**
- للتعرف على مدى نجاح أعمالهم وقياس مدى كفاءة الإدارة في استخدام وحماية أموالهم ، بالإضافة إلى اتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة أو تخفيض استثماراتهم أو ابقائها على ماهي عليه .
- **الموظفون: للاطمئنان** على استمرار وظائفهم.

2- المستخدمين الخارجيين

- **المستثمرون الحاليين والمحتملون:**

للتعرف على حجم العائد الحالي أو المتوقع ومدى كفاءة الإدارة.

- **الدائنون:**

للاطمئنان على تحصيل مستحقاتهم من المنشأة.

- **الأجهزة الحكومية:**

مثل مصلحة الزكاة والدخل ، وزارة المالية والتجارة وديوان المراقبة العامة وذلك لأغراض مختلفة مثل جباية الزكاة وفرض الضرائب ، التخطيط الاقتصادي، منح الإعانات .... .

- **الرأي العام:**

وهم الخبراء والباحثون والمستشارون الماليون والاقتصاديون والمؤسسات العامة وذلك لأغراض مختلفة .

فروع المحاسبة

نتيجة لتعدد اغراض المحاسبة فقد ظهرت عدة فروع لهذا العلم نتناول فيما يلي تعريفا لكل منها

1. المحاسبة المالية العامة

ويعني هذا الفرع بتسجيل العمليات المالية للوحدة الاقتصادية (مالية – صناعية – زراعية) ثم تلخيص وتبويب هذه العمليات لتحضير القوائم المالية المختلفة كقائمة الدخل وقائمة المركز المالي والتدفقات النقدية

2. تدقيق الحسابات

يبحث هذا الفرع في فحص انظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المبينة بالدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمنشأة وذلك لإعطاء تقرير يتضمن رأيا فنيا محايدا مستقلا عن مدى صحة او دقة هذ البيانات ودرجة الاعتماد عليها ومد ى تمثيل القوائم المالية لنتيجة اعمال المشروع من ربح او خسارة ومركزها المالي

3. محاسبة التكاليف و المحاسبة الإدارية :

بدأ هذا الفرع بمحاسبة التكاليف لتحديد تكلفة الانتاج أو لتحديد تكلفة الوحدة ، ثم تطور إلى المحاسبة الإدارية لارتباطها بمحاسبة التكاليف حيث أن الاستخدام الإداري للمعلومات المحاسبية بدأ باستخدام تكاليف المنتجات في اتخاذ القرارات الإدارية وتطور ليشمل جميع المعلومات المحاسبية التي تخدم الإدارة مثل التخطيط والرقابة وقياس الأداء ، وهذا ما يسمى بالمحاسبة الإدارية التي هي امتداد لمحاسبة التكاليف .

4. المحاسبة الضريبية

وتعني بعرض البيانات المحاسبية اللازمة لأغراض تحديد الربح الضريبي وفقا لأحكام قوانين الضريبة كما تبحث في الاختلاف بين القوانين الضريبية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها من اجل تقريب وجهات النظر في القضايا المختلف عليها .

5. المحاسبة الحكومية

يقتصر هذا الفرع من المحاسبة على محاسبة المؤسسات الحكومية والهيئات العامة التي لا تهدف الى الربحية ، وانما تسعى لخدمة المواطنين والمجتمع

وتتضمن المحاسبة الحكومية تسجيل عمليات تحصيل وصرف الموارد الحكومية وتقديم التقارير الدورية عنها وعن نتائجها سواء للأجهزة الحكومية التنفيذية او التشريعية وبذلك فهي تخدم اغراض التخطيط والمتابعة والرقابة على اموال الدولة .

6. نظم المعلومات المحاسبية

يهتم هذا الفرع من خلال التعرف على احتياجات المستخدمين من المعلومات ومن ثم تصميم النظم المحاسبية اليدوية والالية الكفيلة بتجهيز (تشغيل وتخزين واسترجاع) البيانات المحاسبية في صورة مخرجات (معلومات) وفقا لاحتياجات المستخدمين .

7. المحاسبة الاجتماعية

تهمت المحاسبة الاجتماعية بتحديد وقياس وعرض وتحليل وتفسير المنافع والتكاليف الاجتماعية للمنشأة وذلك بغرض تقييم ادائها الاجتماعي وتحديد مدى اسهامها في تحقيق الرفاهية للمجتمع .

9. محاسبة الموارد البشرية

تهتم محاسبة الموارد البشرية بقياس التكاليف والمنافع المرتبطة بالموارد البشرية في المنشأة .

10. المحاسبة الدولية

يهتم هذا الفرع من المحاسبة بتطوير مبادئ محاسبية متعارف عليها ومقبولة قبولا عاما على مستوى كافة بلدان العالم .

وهناك فروع اخرى المحاسبة مثل

محاسبة البنوك

محاسبة البنوك الاسلامية

ومحاسبة الشركات

ومحاسبة الفنادق

ومحاسبة المستشفيات

انواع الحسابات

يمكن تقسيم الحسابات الى قسمين

حسابات حقيقية : وهي الحسابات التي تكون مستمرة في المنشأة ولا تنتهي مع نهاية السنة المالية مثل حسابات قائمة المركز المالي او الميزانية العمومية .

حسابات وهمية : وهي الحسابات التي تنتهي مع نهاية السنة المالية مثل حسابات قائمة الدخل او المتاجرة و الارباح والخسائر .

اما التقسيم الثاني للحسابات فيتم تقسيمها حسب ظهورها في القوائم المالية

حسابات قائمة الدخل : مثل المصروفات والايرادات

حسابات قائمة المركز المالي مثل الاصول والالتزامات وحقوق الملكية

الوحدات الاقتصادية وانواعها

الوحدة الاقتصادية هي وحدة تمارس نشاطا معينا لتحقيق هدف معين .

ويترتب على هذه الوحدة اعباء والتزامات لذلك قد تكون الوحدة شخصا عاديا او مشروعا يمتلكه شخص او عدة اشخاص او هيئة غير هادفة للربح ويمكن تقسيم الوحدات الاقتصادية كما يلي

1. **من حيث طبيعة النشاط**

يمكن تفريعها كالآتي :-

- الاستخراجية :- كالزراعة والمناجم والبترول
- النقل :- كالسكك الحديدية والخطوط البرية والبحرية والجوية
- الصناعية :- كالمصانع المختلفة التي تحول المواد الخام الى سلعة جاهزة
- التجارية :- كمنشآت البيع بالجملة او التجزئة
- المالية :- كالبنوك وشركات التأمين والتمويل
- المهن الحرة :- كالمحاسبين والمحامين والاطباء والمهندسين

2. من حيث الشكل القانوني

أ- **المشروعات الفردية :-** وهي مشروعات يمتلكها ويتولى ادارتها شخص واحد يكون مسئولا عن جميع التزاماتها وخسائرها ليس فقط في حدود ما استثمره من اموال في المشروع وانما في حدود امواله الخاصة .

ب- **الشركات العادية :-** وهي المشاريع التي يمتلكها اكثر من شخص واحد ويمكن تقسيمها الى ما يلي

1. الشركات العامة (التضامن) :- وهي الشركات التي يكون فيها جميع الشركاء مسؤولين بصفة شخصية بالتضامن والتكافل عن ديون الشركة وعقودها والتزاماتها .

2. الشركات المحدودة :- وتشمل نوعين من الشركاء الاول شريك عام او اكثر مسؤولون بصفة شخصية بالتكافل والتضامن عن ديون الشركة وعقودها والتزاماتها والثاني شريك او اكثر موصون تحدد مسئوليتهم بمقدار رأس مال كل منهم في الشركة .

ت- **الشركات المساهمة المحدودة :-** وهي شركات اموال وتشمل :-

1. **الشركات المساهمة العامة المحدودة :-** ويتألف رأس مالها من اسهم قابلة للتداول تطرح للاكتتاب العام وتكون مسئولية المساهمين فيها محدودة بمقدار مساهمة كل منهم في رأس المال .
2. **الشركات المساهمة الخصوصية :-** وينقسم رأس المال هنا الى اسهم لا تتطرح للاكتتاب العام وتكون مسؤولية المساهمين فيها محدودة بمقدار مساهمة كلا منهم برأس مال الشركة .

الاطار الفكري للمحاسبة المالية

يهدف الاطار الفكري للمحاسبة المالية الى ايجاد اطار نظري يكفل تحيق الاتي

1- تبرير استخدام الاساليب والاجراءات المحاسبية السائدة.

2- تقييم الممارسات المحاسبية.

3- التنبؤ بالأثار المترتبة على تطبيق اجراءات محاسبية جديده.

الشكل التالي يبين الترتيب الهرمي لعناصر الإطار الفكري للمحاسبة

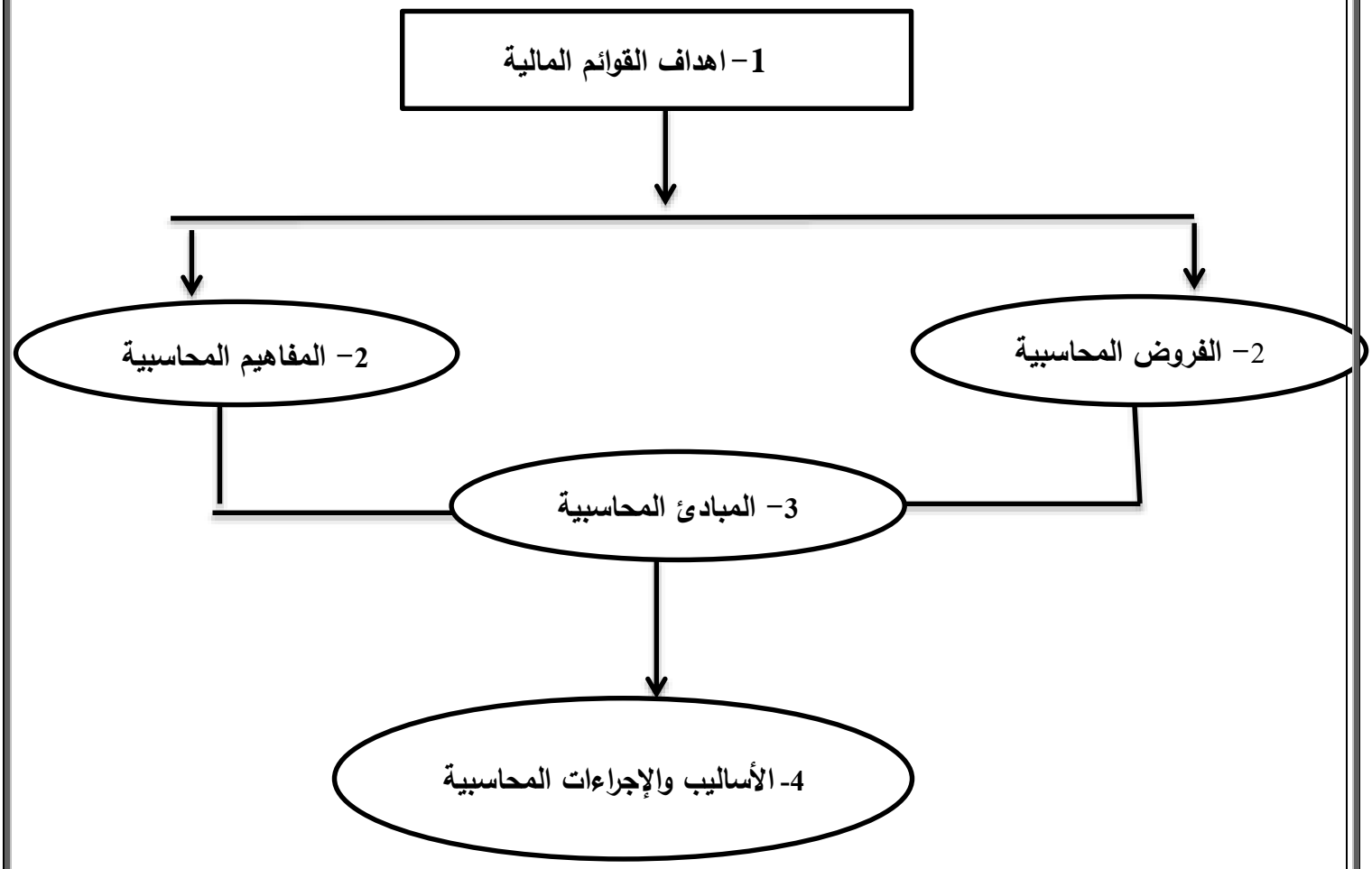

1- اهداف القوائم المالية

أ. يجب ان يتضمن التقارير المالية معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمتوقعين وغيرهم من المستخدمين لترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية وقرارات الاقراض ومشابهها من القرارات .

ب. يجب ان تحتوي التقارير المالية على معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة والحقوق على تلك الموارد وكذلك تأثير المعاملات والاحداث والظروف التي تؤدي الى تغيير الموارد والحقوق على تلك الموارد.

ج. يجب ان تتضمن التقارير المالية معلومات عن الاداء المالي للمنشأة خلال الفترة المالية

د. يجب ان تتضمن التقارير المالية المعلومات المتعلقة بكيفية حصول المنشأة على نقدية وكيفية إنفاقها وكذلك وعن عمليات رأس المال بما فيها التوزيعات النقدية وغيرها من التوزيعات لموارد المنشأة على الملاك

أولا: الفروض المحاسبية:

تعد الفروض المحاسبية بمثابة مسلمات او بديهيات يتم قبولها على اساس اتفاقها مع اهداف القوائم المالية. وتتمثل تلك الفروض في:

1- فرض الوحدة المحاسبية المستقلة :

يقتصر اهتمام المحاسبة المالية وفقا لهذا الفرض بالمعاملات والاحداث المتعلقة بالمنشأة بصفتها تمثل وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن ملاكها وعن المنشآت الاخرى.

ووفقا لهذا الفرض يتم تقييد المعاملات والاحداث التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للمنشأة واستبعاد كافة المعاملات والاحداث الأخرى التي ترتبط بصاحب المنشأة أو المنشآت الاخرى.

2- فرض الاستمرارية :

يقضي هذا الفرض بأن الوحدة سوف تستمر لفترة غير محددة كافية بتحقيق اهدافها والوفاء بالتزاماتها، وليس من المتوقع تصفية المنشأة في المستقبل القريب أو أن المنشأة سوف تستمر لفترة زمنية غير محدودة .

3- فرض الفترة المحاسبية :

بما ان فرض الاستمرارية يفترض بأن المنشأة سوف تستمر في مزاولة نشاطها لفترة طويلة غير محددة الا ان اصحاب المشروع لا يستطيعون الانتظار الى نهاية المشروع لمعرفة نتيجة نشاطهم لذلك يجب تقسيم عمر المشروع الى فترات زمنية متساوية عادة ما تكون سنة مالية واحدة تبدء في 1/1 من كل عام وتنتهي في 31/ 12 من كل عام وذلك لغرض معرفة نتيجة اعمال المنشأة من ربح او خسارة خلال العام .

4- فرض وحدة القياس :

يتعلق هذا الفرض على اعتبار ان وحدة القياس النقدية خير وسيلة لقياس النشاط المالي للمشروع مما يسهل عملية تسجيلها في الدفاتر والسجلات المحاسبية .

ثانيا: المفاهيم المحاسبية

تعد المفاهيم أيضا مسلمات وبديهيات عادة ما يتم قبولها على اساس اتفاقها مع أهداف القوائم المالية، وتتمثل في:

مفاهيم متعلقة بالوحدة المحاسبية

المنشأة – الملاك – الإدارة – الموظفون

مفاهيم متعلقة بالعناصر المحاسبية

عناصر القوائم المالية

تقسم عناصر القوائم المالية الى قسمين

أ- **عناصر متعلقة بقائمة الدخل** وتتكون من (المصروفات والإيرادات) وتكون نتيجتها اما ربحا اذا كانت الايرادات اكبر من المصروفات او خسارة اذا كانت المصروفات اكبر من الايرادات.

ب-**عناصر متعلقة بالمركز المالي (الميزانية العمومية)** وتتكون من الأصول والالتزامات وحقوق الملكية

1. الأصـــــــول

هي بمثابة موارد اقتصادية تملكها المنشأة ويتوقع ان يتدفق منها منافع مستقبلية ويمكن قياسها بوحدة النقد وتقسم الى أ) أصول متداولة ب) أصول ثابتة

الأصول المتداولة :- وهي تلك الأصول التي تكون في صورة نقدية او التي يمكن تحويلها الى نقدية خلال سنة او خلال فترة محاسبية ايهما اطول مثل (النقدية بالخزينة – النقدية بالبنك – المدينون – المخزون السلعي)

الأصول الثابتة :- وهي تلك الاصول التي تملكها المنشأة وتستخدمها في مزاولة نشاطها وليس بغرض اعادة بيعها مثل (الأراضي – المباني – المعدات – السيارات)

2. الالتزامات

هي عبارة عن الديون المستحقة على المنشأة للغير بخلاف الملاك نتيجة شراء السلع او الأصول او الحصول على الخدمات على الحساب وتقسم الى

أ) **الالتزامات قصيرة الأجل** :- وتمثل تلك الالتزامات التي يتطلب الأمر سدادها خلال فترة قصيرة عادة ما تكون سنة او خلال فترة محاسبية ايهما اطول مثل (الدائنين – اوراق القبض)

ب) الالتزامات طويلة الأجل :- وتمثل تلك الالتزامات التي لا يتطلب الأمر سدادها خلال الفترة المحاسبية بل تكون مستحقة السداد بعد اكثر من سنة مثل (قروض طويلة الاجل) .

3. حقوق الملكية

هي بمثابة القيمة المتبقية لصاحب المشروع بعد سداد كافة الالتزامات للغير وتتكون من
(راس المال + الارباح او مطروحا منها الخسائر و المسحوبات الشخصية)

حقوق الملكية = الاصول – الالتزامات

4.حسابات الايرادات :

هو المبلغ المكتسب من الغير مقابل تقديم الخدمة او سلعة وتؤدي الى زيادة على حقوق الملكية

5.حسابات المصروفات :

المبلغ المدفوع للغير لقاء الحصول على خدمة او سلعة وتؤدي إلى تخفيض حقوق الملكية

مفاهيم متعلقة بجودة المعلومات المحاسبية

الخصائص الرئيسية:-

(1) الملاءمة وتكون المعلومات ملائمة إذا تمتعت بالخصائص التالية
(أ- القيمة التنبئية، ب- القيمة الاسترجاعية وج- التوقيت المناسب)

(2) الموثوقية وتكون المعلومات ذات ثقة إذا تمتعت بالخصائص التالية
(أ- القدرة على التحقق، ب- الصدق في العرض، وج- الحيادية)

(3) القدرة على المقارنة

(4) الثبات.

1- نظرية الملكية:

تعتبر الوحدة وفقا لهذه النظرية الادارة التي يزاول من خلالها المالك اعماله، ولذا فإن محور اهتمام المحاسبة عند تطبيق هذه النظرية يتمثل في قياس حقوق الملكية على اعتبار أن صاحب المنشأة يمتلك اصولها ويتحمل التزاماتها، ولهذا الاساس فإن المعادلة المحاسبية في ظل نظرية الملكية تأخذ الصورة الأتية:

حقوق الملكية = الاصول – الالتزامات

2- نظرية الوحدة:

ينظر للوحدة وفقا لهذه النظرية على أنها مستقلة ذاتيا ومنفصلة عن الملاك، إذ تعتبر المنشأة وليس المالك محور اهتمام المحاسبة ، على اعتبار أن الوحدة هي التي تمتلك موارد المنشأة وتعتبر مسئولة عن التزامات المنشأة تجاه اصحاب راس المال والدائنون، وعلى هذا الاساس فإن المعادلة المحاسبية في ظل نظرية الوحدة تأخذ الصورة الأتية:

الاصول = الحقوق

الاصول= الالتزامات + حقوق حملة الأسهم

3- نظرية الاعتمادات:

يعد الاعتماد اساس المحاسبة في ظل هذه النظرية، ويعبر الاعتماد عن مجموعة الاصول والتعهدات المرتبطة بالوحدة والقيود التي تحكم استخدام تلك الاصول ، على هذا الاساس فإن المعادلة المحاسبية في ظل نظرية الوحدة تأخذ الصورة الاتية:

الاصول= القيود على الاصول

ثالثا: المبادئ المحاسبية:

المبادئ المحاسبية هي عبارة عن قواعد عامة تحكم عملية تطوير الاساليب المحاسبية، وتتمثل المبادئ المحاسبية فيما يلي:

1- مبدأ التكلفة التاريخية:

تعد التكلفة التاريخية افضل اساس لتقييم عناصر القوائم المالية حيث يمكن التحقق منها وتمثل هذه التكلفة التاريخية قيمة الأصل مضافاً اليه جميع المصاريف التي دفعت على هذا الآصل حتى اصبح جاهز للاستخدام

2- مبدأ تحقق الايراد:

اتفق المحاسبون على قاعدة تقليدية للاعتراف بالإيراد وهي أن الايراد يتحقق عند نقطة البيع للغير (التسليم)، وعليه فإن الايراد يتحقق

بالبيع الفعلي للغير ولا يجوز ان تقوم بضاعة اخر المدة بثمن يزيد عن تكلفتها وكما

لا يجوز الاعتراف بأرباح لم تتحقق بعد.

3- مبدأ التوحيد والقابلية للمقارنة:

يقصد بهذا المبدأ استخدام نفس الاجراءات المحاسبية من قبل المنشآت المختلفة وبغض النظر عن طبيعة تلك المنشأة، وعليه فإن الهدف من هذا المبدأ هو جعل القوائم المالية قابلة للمقارنة عن طريق الحد من تعدد وتنوع الاساليب والاجراءات المحاسبية المستخدمة في المنشآت المختلفة.

4- مبدأ الافصاح التام:

يقتضي هذا المبدأ بضرورة ان تتضمن القوائم المالية والملاحظات عليها أية معلومات اقتصادية متعلقة بالمنشأة وتمثل معلومات جوهرية تؤثر على القرارات التي يتخذها القراء لتلك التقارير، ولذلك يهتم هذا المبدأ بإظهار جميع المعلومات التي يتوقع ان تفيد المستخدم في اتخاذ قراراته سواء ضمن القوائم المالية او في ملاحظات عليها او في جداول او قوائم اضافية.

5- مبدأ الأهمية النسبية:

يقصد بهذا المبدأ أن ينصب اهتمام التقارير المالية على المعلومات التي تعتبر جوهرية بدرجة كافية للتأثير على عمليات التقييم او اتخاذ القرار. وعليه فإنه يقضي بأن يتم معالجة المعاملات والاحداث

ذات الاثار الاقتصادية غير الجوهرية بإتباع طرق محاسبية مبسطة وبغض النظر عما اذا كانت تتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما وبدون الحاجة الى الافصاح عنها. ولذا فإن مبدأ الاهمية النسبية يساعد المحاسب على تحديد نوعية البيانات التي يجب الافصاح عنها في التقارير المالية.

6- مبدأ الثبات:

يقضي هذا المبدأ بانه يجب ان يتم تسجيل الاحداث الاقتصادية المتشابهة والتقرير عنها بطريقة ثابتة من فترة لأخرى، ويفترض انه يجب الثبات في استخدام نفس الاجراءات والاساليب المحاسبية للعناصر المتشابهة بصفة دائمة . ويؤدي تطبيق هذا المبدأ الى قابلية القوائم المالية للمقارنة بين سنة واخرى.

7- مبدأ الموضوعية:

يقصد بهذا المبدأ أن المحاسب عند اختياره مقياسا او اجراء محاسبيا معينا يكون مبرره في الاختيار هو عدم تحيزه الشخصي كونه يستند الى دليل من ادلة الاثبات المحاسبية.

8- مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات:

ويعني هذا المبدأ بتحديد نتيجة النشاط من ربح او خسارة بصورة دورية (سنويا او نصف سنويا...) إذ ان قياس الربح في التطبيق العملي للمحاسبة المالية يقوم على اساس الفرق بين اجمالي ايرادات الفترة واجمالي المصروفات المقابلة لتلك الايرادات في نفس الفترة.

9- مبدأ الحيطة والحذر:

يعد هذا المبدأ استثنائي، ويقضي أنه في حالة الاختيار بين اسلوبين محاسبيين او اكثر فيفضل الاسلوب الذي يظهر حقوق الملكية بأقل القيم(اظهار الاصول والايرادات بأقل القيم واظهار الالتزامات والمصروفات بأعلى القيم).

رابعاً : الأساليب والإجراءات المحاسبية

هي الأساليب المستخدمة او الطرق المستخدمة في تسجيل العمليات المالية وكذلك الأساليب والطرق المستخدمة في تقييم العناصر المحاسبية

مثل استخدام طرق تقييم إهلاك الأصول الثابتة او طرق تقييم المخزون السلعي

كذلك استخدام التسجيل بطريقة القيد المفرد او القيد المزدوج .

اسئلة تقويمية

س1: تحدث عن عدة تعريفات للمحاسبة

س2: هل هناك فرق بين المحاسبة والحساب؟

س3: ما الفرق بين المحاسبة وماسك الدفاتر؟

س5: ما الهدف من المحاسبة؟

س6: ماهي الجهات المستفيدة من المحاسبة؟

س7: ما هي فروع المحاسبة المختلفة؟

س8: تحدث بشكل تفصيلي عن الاطار الفكري للمحاسبة